

واقع التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي بالجزائر

ذيب حسين¹، مرزوقة جلال²¹ مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي إيليزي

hocine.dib@cuillizi.dz

² مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي إيليزي

djellal.merzougua@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/15 تاريخ القبول: 2024/11/10 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة وإستشراف لواقع التحفيزات الجبائية ودورها في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، فقد تم الإستعانة بالمنهج الوصفي في عرض المفاهيم ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة التحفيزات الجبائية الاستثمار السياحي في الجزائر، وعلى الأسلوب التحليلي في بيان أوجه مساهمة التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر.

حيث خلصت الدراسة الى أنه وعلى الرغم من الزيادة في حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي، إلا أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإمكانيات التي تتمتع بها السياحة في الجزائر وحجم الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع رغم التحفيزات الجبائية الموجهة له، وكان أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة وضع إطار قانوني طويل الأمد للتحفيزات الجبائية يضمن استقرارها بهدف تعزيز ثقة المستثمرين، مع استثمار جزء من العائدات الضريبية في تطوير البنية التحتية السياحية.

كلمات مفتاحية: الكلمات المفتاحية: تحفيزات جبائية، استثمار سياحي، قطاع سياحي، عائدات ضريبية.

تصنيف JEL : L83 , Z32

Abstract:

This research paper aims to study and anticipate the reality of tax incentives and their role in encouraging tourism investment in Algeria. The descriptive approach was used to present the concepts related to the study variables, tax

incentives, tourism investment in Algeria, and the analytical approach was used to show the aspects of the contribution of tax incentives to encouraging investment in the tourism sector in Algeria. The study concluded that despite the increase in the volume of investments directed to the tourism sector, there is still a large gap between the potential of tourism in Algeria and the volume of actual investments in this sector despite the tax incentives directed to it.

The most important recommendation of the study was the need to establish a long-term legal framework for tax incentives that ensures their stability in order to enhance investor confidence, while investing part of the tax revenues in developing the tourism infrastructure.

Keywords: Tax incentives, tourism investment, tourism sector, tax revenues.

JEL classification: L83, Z32

المؤلف المرسل: ذيب حسين

1. مقدمة:

1. مقدمة :

يعد قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تسعى الجزائر إلى تطويرها وتنميتها، نظراً لما تمتلكه البلاد من مقومات سياحية متنوعة وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، اتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات وسياسات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع ومن بينها التحفيزات الجبائية، تهدف هذه التحفيزات إلى جذب المستثمرين وتشجيعهم على إقامة مشاريع سياحية من شأنها أن تساهم في تنمية القطاع وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التحفيزات الجبائية الموجهة للقطاع السياحي على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل يساهم تنوع التحفيزات الجبائية الموجهة للقطاع السياحي الى زيادة الاستثمارات السياحية في الجزائر؟

2. ما مدى ارتباط قرارات المستثمرين في زيادة من حجم استثماراتهم في القطاع السياحي بتنوع التحفيزات الجبائية الموجهة له؟ وهل العراقيل الإدارية واللوائح التنظيمية تحد من فعالية التحفيزات الجبائية؟

الفرضيات:

1. تساهم التحفيزات الجبائية المتنوعة بشكل إيجابي في زيادة الاستثمارات السياحية في الجزائر.
2. إن قرارات المستثمرين في زيادة من حجم استثماراتهم في القطاع السياحي، ليست مرتبطة فقط بحزمة التحفيزات الجبائية الموجهة للقطاع، وإنما ترتبط أيضاً بالعراقيل التي تفرضها اللوائح التنظيمية والإدارية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع التحفيزات الجبائية في تنمية القطاع السياحي الجزائري، وتقييم مدى فعاليتها في جذب الاستثمارات، كما تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في النظام الجبائي الحالي، مما يساهم في تقديم توصيات لتحسين السياسات الضريبية المتعلقة بالاستثمار السياحي.

أهداف الدراسة:

- تحليل واقع التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين في القطاع السياحي الجزائري.
- تقييم أثر هذه التحفيزات على حجم ونوعية الاستثمارات السياحية.
- اقتراح آليات لتطوير نظام التحفيزات الجبائية وزيادة فعاليتها.

منهج الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في إستعراض المفاهيم ذات الصلة بمتغيرات الدراسة من خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والاستثمار السياحي في الجزائر من مصادر متنوعة، بما

في ذلك التشريعات الجبائية والقوانين المالية، والتقارير الرسمية، وعلى الأسلوب التحليلي في بيان أوجه مساهمة التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر.

2.: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1.2 تعريف التحفيزات الجبائية:

هي تلك السياسة التي تنتهجها الحكومات من أجل تخفيف العبء الضريبي على فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين من أجل توجيه نشاطهم وتوجهاتهم واهتماماتهم للاستثمار في قطاع معين أو مناطق معينة، حيث تستخدم الدولة هذه السياسة كإجراء للتنازل عن جزء من إيراداتها العامة حسب ما تقتضيه أهداف السياسة العامة، وذلك مقابل استفادة المستهدفين من التحفيز من مجموعة من الإجراءات و التسهيلات والامتيازات ذات طابع تحفيزي¹.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: أحد الأساليب والآليات المستعملة من طرف الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم مزايا وتسهيلات التي تعمل على حث المؤسسات مهما كان حجمها إلى الاستثمار وتشجيعه أو حث المؤسسات على الاستثمار في مجالات أخرى لم يكونوا يرغبون في الاستثمار فيها، من قبل أو التركيز على مناطق معينة².

2.2 أشكال التحفيز الجبائي:

الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك على حسب أهمية هذا النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي ونطاقه وقد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء عادة من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل في بعض الأحيان إلى 15 في بعض الدول، أي مدة الإعفاء تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفق السيادة كل دولة؛

لاتساهم تنوع التحفيزات

توجد عراقيل بيروقراطية

التخفيضات الضريبية هو تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط المختلفة والتي تختلف من بلد لآخر كإعادة استثمار الأرباح مثلا، ويترتب على عدم احترام هذه الشروط عدم منح

التخفيض الضريبي، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجيهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي حيث تستعمل من قبل المستثمر لأجل التهرب الضريبي خاصة إذا كان عمر المشروع قصير الأجل؛

المعدلات التمييزية: يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد معين من المعدلات ترتبط بنتائج محددة عمليات المشروع حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحي؛

نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيرها المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير على نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان الاهتلاك المطبق كبيراً كلما كانت الضريبة المفروضة على المؤسسة أقل؛

إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تأكل رأسمال المؤسسة³.

3. الإستثمار السياحي:

1. تعريف الاستثمار السياحي:

يعرف الاستثمار السياحي بالاستثمار في أحد المشاريع التي يغطيها قطاع السياحة، والمجالات التي يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي عديدة، وتشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها في محورين رئيسيين هما:

 الاستثمار في التجهيزات السياحية: والتي تعرف إصطلاحاً بالخدمات السياحية، في ثلاثة

قطاعات خدمية هي خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات وتمثل عموماً في الترفيهية، خدمات النقل وخدمات الاتصالات.

الاستثمار في مجال الثروة السياحية: ويتركز بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده، المتمثلة في مواقع التراث الثقافي و مواقع التراث الطبيعي⁴.

2.3. خصائص الاستثمار السياحي:

يتميز الاستثمار السياحي بعدة خصائص نذكر اهمها:

- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وذلك يعتمد على العملة الصعبة، فالأطعمة والمشروبات والعمالة تتطلب الاستيراد لكي تتوفر على درجة عالية من الجودة وتكنولوجيا متقدمة .
- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية أو الرأسمالية.
- فترة استرداد المشروع تكون قصيرة.
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل⁵.

3.3 العوامل المشجعة على الاستثمار السياحي:

- تتمثل في أهمل العوامل التي تساعد على نجاح الاستثمار السياحي نذكر منها:
- البيئة الاقتصادية: توفر وضع اقتصادي مستقر دون أزمات ومشاكل اقتصادية كإخفاض الانتاج.
 - البيئة الضريبية: تعتبر أهم محدد الاتساع وانتشار الاستثمارات السياحية، لذا فان تشجيع الاستثمارات يكون بإعفاءات ضريبية أو تقليل نسبة الضرائب.
 - الاستقرار الأمني: يعتبر شرط لقدم المستثمرين وإقبالهم للاستثمار في مناطق محددة دون غيرها.
 - البيئة السياسية: استقرار النظام السياسي، والانتقال الديمقراطي للحكم بين الأحزاب السياسية.
 - تشريعات قانونية المالية: بشكل وضوح واستقرار نصوص قانون المالية في عمليات الاستثمار خاصة ما تعلق باستيراد مستلزمات الاستثمار السياحي من مناطق مختلفة من العالم.

وجود مدخرات أي تحقق فوائض مالية للأفراد، تشجعهم للاستثمار بدلا من الاستهلاك.

مدى توفر الخدمات العامة والبنى التحتية الطرق الموانئ، قوة التدفق على شبكة الانترنت.

استقلالية القضاء باختلاف مستوياته وتخصصاته؛ يحفز المستثمرين للبقاء وتطوير استثماراتهم.

توفر اليد العاملة الكفؤة ومعدلات منخفضة للأجور والرواتب.

سياسة تشجيع الدولة للمستثمرين عن طريق التحفيز الجبائي، والمنح والقروض⁶.

4. الحوافز الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار السياحي:

في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي توجت باستراتيجية مرجعية ورؤية لآفاق 2030 بوضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01-20 لـ 29 يونيو 2010 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من مخطط تهيئة الإقليم، وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحة الجزائرية، تتمثل أهدافه فيما يلي:

-تتمين الوجهة السياحية للجزائر؛

- وضع خطة نوعية للسياحة؛

- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب والقرى السياحية المتميزة؛

- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتعزيز السياسة السياحية؛

- توفير التمويلات؛

وفي إطار تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، فقد تم وضع مجموعة هامة

من المزايا الجبائية، وتقسم هذه الحوافز كالتالي:

1.4. في مجال الضرائب المباشرة:

- تستفيد من إعفاء لمدة عشر سنوات، المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي؛

- تستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط ووكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني للمبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار؛

2.4. في مجال الرسم على القيمة المضافة وحقوق التسجيل:

تخضع بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019 للمعدل المخفض الرسم على القيمة المضافة 9% الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي، إعفاء العقود التي تتضمن تكوين وزيادة رأسمال الشركات التي تنشط في القطاع السياحي.

3.4. في مجال الاستثمار السياحي الفندقية: تتمثل الامتيازات الجبائية في مجال القطاع السياحي فيما يلي:

1.3.4. الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار

- قد تكون القطعة الأرضية موطن المشروع موضوع ملكية خاصة، عقد إيجار أو ملكية خاصة للدولة تمنح عن طريق عقد الامتياز، والإتاوة الإيجاري السنوي تمثل 1/33 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز، تخفيض الإتاوة التجارية السنوية لمنح الامتياز للقطعة الأرضية.
 - الحالة الأولى: 90% خلال فترة الانجاز من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
 - أما الحالة الثانية: 50% خلال فترة الاستغلال، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
- كما يمنح الامتياز على الأراضي داخل مناطق التوسع السياحي بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا، وبالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشر سنة بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

2.3.4. الامتيازات الخاصة بالتمويل:

المستثمرون الراغبون في إنجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية في إطار مخطط الجودة السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يستفيدون على التوالي من 3 % و 5,4 % من تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية، كما تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كالتالي:

- المساهمة بأكثر من 60 % بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية؛
- مدة التعويض 10: سنوات وأكثر، بمعدل تخفيض الفائدة بـ 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية، أما مدة دراسة الملفات، من 40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الاستثمارات، و 30 يوم بالنسبة للمشاريع التي هي مستغل؛
- التسجيل في صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتمويل التجهيزات، مع إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار.

3.3.4. الامتيازات المتعلقة بالمرافقة للمستثمرين:

- بمجرد تسليم الموافقة المبدئية للمخططات الفندقية، تتم مرافقة المجانية للمستثمرين، وهذا من خلال :
- توجيه وإرشاد المستثمرين في اتخاذ وإتباع الإجراءات السليمة خلال مراحل الانجاز؛
 - المساعدة من أجل الحصول على رخصة البناء؛
 - المساعدة من أجل الحصول على قرض بنكي والحصول على التخفيض علمعدل الفائدة؛
 - التدخل لدى جميع المديريات الولائية المتعلقة بالاستثمار؛
 - المساعدة من أجل الحصول على السجل التجاري؛
 - المساعدة من أجل الحصول على امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
 - تم وضع دليل عملي وتطبيقي للمستثمرين في المجال السياحي تم إطلاقه سنة 2012 من قبل وزارة السياحة ويتم تحيين ه دوريا.

4.3.4. الامتيازات الممنوحة في إطار الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي:

قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، فقد قدمت عدد من التسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، بقانون الاستثمار الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، نوضحها على النحو الآتي:

بالنسبة للمشاريع المنجزة في الشمال:

المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، كما يتم إعفاؤه من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني، ومن حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية

الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار، وإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء، كما يستفيد من إعفاء من تسديد حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

وأثناء مرحلة الاستغلال ولمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة منصب شغل ابتداء من تاريخ بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر؛

يستفيد من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وإعفاء من الرسم على النشاط المهني مع تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

المشاريع المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق الخاصة:

- في مرحلة الإنجاز: يستفيد المستثمر من إعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، كما يستفيد

من إعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني، وإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز، وإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء، كما يستفيد من إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال، كأن يتم التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة كما يستفيد المستثمر من تخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية، وهذا بتطبيق الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمس عشرة (سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

- أما أثناء مرحلة الاستغلال: يستفيد ولمدة عشر سنوات من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وإعفاء من الرسم على النشاط المهني، مع تطبيق تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل، كما يستفيد المستثمر المحلي والأجنبي في قطاع السياحة من امتيازات جبائية إضافية وغير جبائية، ومالية عن كل نشاط متميز يفتح فرص، مع تطبيق التحفيزات المشجعة أكثر وفي حالة خلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، في المناطق التي تستدعي التنمية، فإن المستثمر يستفيد من إعفاء جبائي لمدة خمسة سنوات على مرحلة الاستغلال⁷.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة حول فرص وتحديات التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الهامة والتوصيات العملية التي من شأنها المساهمة في تطوير وتحسين فعالية هذه السياسة.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تظهر الدراسة أن الاعفاءات الضريبية أدت الى زيادة ملحوظة في عدد الفنادق، والمنتجعات السياحية وبالتالي فان الاعفاءات الضريبية تساهم بشكل ايجابي في زيادة عدد المشاريع السياحية في الجزائر.

الفرضية الثانية: تبين الدراسة أن التحفيزات الجبائية تسمح للمستثمرين بتحسين جودة خدماتهم وتطوير مرافقهم السياحية من خلال استغلال الوفورات الضريبية المقدمة في القطاع السياحي.

نتائج الدراسة:

- للتحفيزات الجبائية تأثير إيجابي على جذب الاستثمارات في القطاع السياحي بالجزائر.
- لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإمكانيات السياحية للجزائر وحجم الاستثمارات الفعلية في القطاع.
- عدم استقرار التشريعات الضريبية وتغيرها المتكرر يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين ويخلق حالة من عدم اليقين.
- تؤدي التحفيزات الجبائية إلى خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي.

توصيات الدراسة:

- إنشاء نافذة موحدة للمستثمرين في القطاع السياحي لتسهيل الحصول على التحفيزات الجبائية وتقليل البيروقراطية.
- وضع إطار قانوني طويل الأمد للتحفيزات الجبائية يضمن استقرارها لفترة لا تقل عن 10 سنوات، مما يعزز ثقة المستثمرين.
- تصميم حزم تحفيزية خاصة لمختلف أنواع الاستثمارات السياحية (الفنادق، المنتجعات، السياحة البيئية، إلخ)، لتلبية احتياجات كل قطاع فرعي.

- إنشاء لجنة مشتركة بين الحكومة والمستثمرين لمراجعة وتحسين سياسات التحفيز بشكل دوري.
- تقديم حوافز إضافية للمشاريع التي تحقق أهدافاً محددة في التوظيف، جذب السياح، أو الاستدامة البيئية.
- استثمار جزء من العائدات الضريبية في تطوير البنية التحتية السياحية، مما يزيد من جاذبية الاستثمار في القطاع.
- تخصيص جزء من الموارد المالية الناتجة عن زيادة الاستثمارات لتعزيز حملات التسويق السياحي للجزائر على المستوى الدولي.
- إنشاء برامج تدريبية متخصصة في إدارة المشاريع السياحية، مع تقديم حوافز للمستثمرين الذين يساهمون في هذه البرامج.

5. قائمة المراجع:

- ¹. سماح طلعي، دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مجلد 04، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص 329.328
- ². نجاري عبد الحفيظ ، حمزة بن عروس، التحفيزات الجبائية على الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023 ، ص 243.
- ³. خليف سامية، عليلي نادية، فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 23.
- ⁴. تهمتان مراد، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية ، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 04، جامعة بومرداس، 2016، ص 90
- ⁵. موفق عدنان، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الاردن، 2010، ص 16.

⁶.بركان دليلة، هاني نوال، الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تفعيله في ظل إستراتيجية المخطط التوجيهي 2030، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، صفحة 59.

⁷.رابح بجشاشي، مسعود زموري، دور الحوافز الجبائية في التشجيع على الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 256-260.